حنيفة

النفس كما يكفي لتصور ذاتها نفس ذاتها فانما يتضح على رأي من جعل الوجود
واحدة لا تختلف الا بالاضافة والا فكيف يكفي لتصور الوجود الاطلق حصول الوجود الخاص
الذي هو معروض لها وسبب ان تصوره بالحقيقة لا يكون الا اذا علم تميزه عما عداه بمعنى
انه ليس غيره وهذا سلب مخصوص لا يعقل الا بعد تعقل السلب المطلق وهو
نفي صرف لا يعقل الا بالاضافة الى وجود صدر ورد واجيب عنه بان تصوره يتوقف
على تميزه لا على العلم بتميزه ولو سلم فالسلب المخصوص انما يتوقف تعقله على تعقل
السلب المطلق لو كان ذاتيا له وهو ممنوع ولو سلم فلا نسلم ان الصرف لا يعقل ولو سلم
فالسلب يضاف الى الايجاب وهو غير الوجود والله اعلم خاتمة ما مررنا عليه من
دليل اثبات وجود الواجب له تعالى هو طريق المتكلمين وحاصلها ان يقال قد
ثبت حدوث العالم او يقال لا شك في وجود حادث وكل حادث فلا بد له من محدث
فاما ان يدور او يتسلسل وكلاهما محال واما ان ينتهي الى قديم لا يفتقر الى سبب اصلا
وهو المراد بالواجب الوجود وللحكماء في اثباته طريق اخر حاصلها انه لا شك في وجود
موجود فان كان واجبا فهو المرام وان كان ممكنا فلا بد له من علة بها يترجح وجوده
وينقل الكلام اليه فاما ان يلزم الدور او التسلسل وكلاهما محال او ينتهي الى الواجب
وهو المراد فان السعد وكلا الطريقين مبني على امتناع وجود الممكن او الحادث بلا موجب
وعلى استحالة الدور والتسلسل كما هو بين فان قلت اللازم من طريق المتكلمين
انما هو لا بدية قدم صانع العالم والكلام انما هو في وجوب الوجود له تعالى فاللازم تأمل انه صر
غير المطلوب والمطلوب غير اللازم قلت المتكلمون لما لم يقولوا بقدم شيء من
الممكنات كان اثبات القديم اثباتا للواجب فان قيل يرد عليهم ما جوزه الحكما
من تعاقب الحوادث من غير بداية كالحركات والاوضاع الفلكية قلنا ما ذكر غير
وارد عليهم اما اولا فلما مر في مسئلة حدوث العالم واما ثانيا فلان ذلك انما هو في العدد
دون العلل الموجبة التي لا بد من وجودها مع وجود المعلول واما توهم بعضهم انه يمكن
الاستدلال على وجود الواجب بحيث لا يتوقف على امتناع الترجح بلا مرجح بان يقال
لا بد ان يكون في الموجودات موجود لا يفتقر الى المؤثر دفعا للدور والتسلسل ولا
معنى للواجب سوى هذا ففيه نظر لان مجرد الاستغناء عن الغير لا يقتضي الوجوب
وامتناع العدم الا على تقدير بطلان الترجح بلا مرجح والا جاز ان يكون المستغني عن
الغير يوجد تارة ويعدم اخرى من غير ان يكون ذلك الوجود والعدم لذاته ولا
لغيره بل لمجرد الاتفاق وقد توهم بعضهم اخر انه يصح الاستدلال بحيث لا يفتقر
الى ابطال الدور والتسلسل فذكروا وجوها منها انه لو لم يكن في الموجودات واجب
لكانت باسرها ممكنة فيلزم وجود الممكنات لذواتها وهو محال وفيه نظر لان وجود
الممكن من ذاته انما يلزم لو لم يكن كل ممكن مستندا الى ممكن اخر لا الى نهاية وهو

سعى

٨٢

لبيت

يعني التسلسل وان اريد مجموع الممكنات من حيث هي فلا بد من بيان ان علتها
نفسها ولا اجزاؤها بل خارجة عنها وذلك احد ادلة ابطال التسلسل ومنها ان
مجموع الممكنات ممكن وكل ممكن فله علة بها يجب وجوده لان الممكن ما لم يجب وجوده
لم يوجد على ما مر والعلة التي بها يجب وجود المجموع المركب من الممكنات الصرفة
لا يجوز ان يكون بعضا من جملتها لان كل بعض يفرض فله علة يفتقر هو اليها
فلا يتحقق وجوب الوجود بالنظر المجرد وجوده فيجب ان يكون خارجا عنها
وهو الواجب وهذا بخلاف المجموع المفروض من الواجب والممكنات فان بعضا منه
اعني الواجب بحيث يتحقق العلية ويتحقق الوجوب بالنظر اليه ولما كان وجوب
الوجود في قوة امتناع العدم كان لهذا تقرير اخر وهو انه لا بد لمجموع الممكنات
من فاعل مستقل يمتنع عدمها بالنظر الى وجوده ولا شيء من اجزاء المجموع كذلك
ولا خفاء في رجوع هذا الى بعض ادلة ابطال التسلسل وورد المنع بان ما يجب
المعلول المحض لا الذي نهايته كذلك اي يجب به وجود المجموع ويمتنع عدمه ومنها
ان العلة التامة للحادث المقارنة له في آن حدوثه ضرورة امتناع تخلف المعلول
عن العلة او تقدمه عليها لو لم تكن واجبة او مشتملة عليه لزم المحال لانها لو كانت
ممكنة بتمامها فاما ان يكون لها علة من خارج فلا تكون تامة لاحتياج الحادث الى
تلك العلة الخارجة ايضا وقد فرضناها تامة هذا خلف واما ان لا يكون لها علة من
خارج وحينئذ اما ان يمتنع وجودها قبل ذلك الحادث فيلزم الانقلاب من الامتناع
الذاتي الى الامكان الذاتي واما ان يمكن فيكون اختصاصها بالزمان المعين ترجيحا
بلا مرجح وفيه نظر اما اولا فلانتقاضه بالجملة المشتملة على الواجب والدفع كالدفع
واما ثانيا فلانا نختار ان وجود تلك العلة قبل الحادث ممتنع دائما ومعها ممكن دائما
فلا انقلاب وانما يلزم الانقلاب لو امتنع قبل الحادث وامكن معه على ان التطرف
يتعلق بالامتناع ولئن سلمنا فلان ما ذكر مشترك الالزام لجريانه في العلة التامة المشتملة
على الواجب وكذا في العلة التامة التي تكون نفس الواجب لكن بالنظر الى وجود
الحادث تكميلا لما سبق من اقامة البراهين على وجود الصانع هو المعتمد في مقام
البحث وربما وقع في كلام القوم وجوه اقناعية تشبه الادلة رمزا الى انه من
المشهورات التي لم يخالف فيها احد ممن يعتد به بذلا للمجهود في اثبات ما هو
معظم المطالب العالية وبيانها ان يقال انه لا يشك احد في وجود عالم الاجسام
من الافلاك والكواكب والعناصر والمركبات المعدنية والنباتية والحيوانية وفي
اختلاف صفاتها واحوالها وقد يجعل الاستدلال بذواتها وصفاتها لامكانها وحدوثها
على وجود صانع قديم وقد تقرر في كتبنا ان اربعة طرق هي الاستدلال بحدوث الجواهر
الاستدلال بامكانها والاستدلال بحدوث الاعراض والاستدلال بامكانها وهي المشا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)